الأمم المتحدة

A/76/847–S/2022/435

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
26 May 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والسبعون
البندان 35 و 100 (ر) من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

نزع السلاح العام الكامل: تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي

مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

رسالة مؤرخة 26 أيار/مايو 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وهي الاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا وجمهورية بيلاروس وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان، يشرفني أن أحيل طيه بيانا صادرا عن مجلس الأمن الجماعي بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لمعاهدة الأمن الجماعي والذكرى السنوية العشرين لإنشاء المنظمة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 35 و 100 (ر) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مهير **مارغاريان**
السفير
الممثل الدائم

080622 070622 22-08046 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 26 أيار/مايو 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان صادر عن مجلس الأمن الجماعي التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لمعاهدة الأمن الجماعي والذكرى السنوية العشرين لإنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي

نعلن، نحن أعضاء مجلس الأمن الجماعي التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لتوقيع معاهدة الأمن الجماعي والذكرى السنوية العشرين لتأسيس منظمتنا على أساس تلك المعاهدة، أن الخيار الذي اتخذناه لصالح توحيد الجهود لصون السلم والأمن في المنطقة الأوروبية الآسيوية قد صمد أمام اختبار الزمن.

وتحقق المعاهدة، المبرمة في عام 1992، هدفها الأساسي المتمثل في ضمان أمن الدول الأطراف واستقرارها وسلامتها الإقليمية وسيادتها. وقد أتاحت لنا جهودنا الرامية إلى تعزيز المنظمة وتكييفها مع الحالة الجغرافية السياسية الراهنة تكثيف التعاون العسكري – السياسي وتشكيل نظام فعال للأمن الجماعي ولمواجهة التحديات والتهديدات.

وقد أوصلت منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي أُنشئت في عام 2002، التعاون بين دولها الأطراف إلى مستوى جديد نوعيا من علاقات الحلفاء، وبنت إمكانات كبيرة لمواجهة طائفة واسعة من التحديات والتهديدات المعاصرة، وأصبحت عاملا هاما للسلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية الآسيوية.

ولا يزال هيكل المنظمة قيد الصقل، وجرى توسيع نطاق أنشطتها في جميع المجالات الرئيسية، بما في ذلك تنسيق السياسات الخارجية، والتعاون العسكري والعسكري – الاقتصادي، والاستجابة للأزمات، وحفظ السلام، والبعد البرلماني، ومكافحة الإرهاب والتطرف الدوليين، وضمان أمن المعلومات والأمن البيولوجي، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بما في ذلك إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وغسل عائدات الجرائم، والهجرة غير المشروعة).

وتعتقد المنظمة، التي تمتلك الإمكانات اللازمة لضمان أمن واستقرار دولها الأعضاء، اعتقادا راسخا أنه لا يوجد بديل عن حل المشاكل الدولية القائمة بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وهي تمنح الأولوية لوضع نُهج منسقة إزاء المسائل المتصلة بتحسين الحالة الدولية ومواجهة التحديات والتهديدات التي يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة أن تتصدى لها.

وأكدت عملية حفظ السلام التابعة للمنظمة في جمهورية كازاخستان في كانون الثاني/يناير 2022 استعداد القوات الجماعية لمعالجة مسألة أمن الدول الأعضاء بفعالية، وأظهرت للمجتمع الدولي قدرة المنظمة على الانتشار السريع وإنجاز المهمة، مما يدل على المكانة العالية للمنظمة في نظام المنظمات الدولية والإقليمية.

وتسرنا مشاركتنا المتزايدة على الساحة الدولية ومستوى تنسيق السياسة الخارجية فيما يتعلق بالبنود الرئيسية المدرجة في الخطط العالمية والإقليمية. ونحن على استعداد لتعميق التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والدول المهتمة.

وفي الفترة التي تلت توقيع المعاهدة، ما برحت العلاقات الدولية في مجتمع عالمي منقسم تتسم على نحو متزايد بتصاعد التوترات.

وتشكل الحالة في أفغانستان وعلى الحدود الخارجية الأخرى للدول الأعضاء في المنظمة مدعاة للقلق. وفي هذا الصدد، نعرب عن استعدادنا لضمان أمن حدود المنطقة الخاضعة لمسؤولية منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الميل إلى التدخل بالقوة في حالات الأزمات، بما يشكل التفافا على القواعد والمبادئ القانونية الدولية المعترف بها عالميا، وإزاء استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لحل النزاعات، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة.

ونعرب عن قلقنا إزاء التطبيق الانتقائي لقواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا، وتجاهل أشكال المفاوضات المعترف بها دوليا، وعدم الرغبة في النظر في المصالح المشروعة للدول ذات السيادة، والتدخل في شؤونها الداخلية، وتطبيق الجزاءات والقيود الانفرادية في انتهاك لصلاحيات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومظاهر الكيل بمكيالين والكراهية والتعصب.

وإذ نسلّم بمسؤوليتنا عن ضمان إحلال السلام الدائم في المنطقة الأوروبية الآسيوية، فإننا نشدد على أهمية تخفيف حدة التوترات في القارة ونؤكد من جديد استعدادنا لإقامة علاقات عملية مع منظمة حلف شمال الأطلسي.

وندين بشدة أي محاولات لتزوير الأحداث التاريخية المتصلة بمساهمتنا المشتركة في مقاومة العدوان النازي. وسنواصل معا معارضة أي محاولات لتمجيد النازية وانتشار النازية الجديدة، فضلا عن العنصرية وكراهية الأجانب. ونحيي ذكرى الأسلاف الذين لقوا حتفهم خلال الحرب الوطنية العظمى؛ وندين ظهور "حرب" على الآثار التي تخلد ذكرى المقاتلين ضد النازية، وتبييض صورة أعضاء الحركة النازية والمتعاونين معهم. ونعرب عن بالغ القلق إزاء محاولات الحظر، التي تجري على المستوى التشريعي، للرموز المرتبطة بالانتصار على النازية. ونؤكد أن قيام النازيين ومعاونيهم بطرد وإبادة السكان المدنيين في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، التي ثبتت وقائعها في الحكم الصادر عن محكمة نورمبرغ العسكرية الدولية، يجب أن تُعتبر عملا من أعمال الإبادة الجماعية ضد شعوب الاتحاد السوفياتي.

وإن الطريق الذي سلكناه، والذي أدى إلى اكتساب منظمة معاهدة الأمن الجماعي نوعية جديدة وتحولها إلى كيان أمني دولي وإقليمي ذي سمعة طيبة، يتيح لنا التطلع إلى المستقبل بثقة.

وإذ ندلي بهذا البيان بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لمعاهدة الأمن الجماعي والذكرى السنوية العشرين لإنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي، نؤكد أن المنظمة ستظل تكفل أمن دولها الأعضاء وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وتعمل على تعزيز الأمن العالمي والإقليمي والتوصل إلى حل عادل للقضايا الدولية على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا.

موسكو

16 أيار/مايو 2022